المحاضرة الخامسة: الأركان العامة للمشكلة الاقتصادية

إذا اتفقنا على أن المشكلة الاقتصادية تنبع من ندرة الموارد بالنسبة للحاجات المتزايدة، وبافتراض أن الموارد غير محدودة أو أن الحاجات متعددة، فإن المشكلة الاقتصادية تتكون من عنصرين أساسيين هما:

أولا: الموارد الاقتصادية

1- تعريف الموارد الاقتصادية

المورد في المفهوم الاقتصادي هو كل ما يمكن أن يحقق منفعة أو يلبي حاجة إنسانية، سواء كان سلعة أو خدمة. ويختلف مفهوم المنفعة في الاقتصاد عن المعنى المتداول في اللغة اليومية؛ فالمورد الذي يعتبر نافعًا اقتصاديًا هو كل ما يساهم في إشباع رغبة أو حاجة، بغض النظر عن كونه ضارًا أو مفيدًا من الناحية الصحية أو الاجتماعية. على سبيل المثال، قد يكون التبغ أو الخمر ضارًا صحيًا، لكنه يعتبر نافعًا اقتصاديًا لأنه يلبي حاجة معينة للمستهلك. ومن هنا، فإن تقدير منفعة الأشياء ومدى فائدتها يعتبر أمرًا شخصيًا يختلف من شخص لآخر حسب احتياجاته وميوله. ينظر الاقتصاديون إلى "الندرة" و"الوفرة" كعوامل لتفريق بين الأموال الاقتصادية والأموال غير الاقتصادية. فالحديث عن أن بعض الموارد محدودة يعني أنها لا تكفي لإشباع جميع الحاجات الممكنة. ويُعتبر الثمن هو معيار التفرقة؛ فالموارد المحدودة لها ثمن، حتى وإن كان ضئيلاً. أما الموارد التي تتمتع بالوفرة ولا يتوافر لها ثمن، فلا تُعتبر موارد محدودة. من الأمثلة على الموارد غير المحدودة أو "الموارد الحرة" الشمس والهواء؛ حيث إنها تعتبر نافعًة ومطلوبة، لكنها متوفرة بكميات كبيرة في الظروف العادية بحيث لا يمكن لأحد أن يفتقر إليها. بينما الموارد المحدودة أو الأموال الاقتصادية، مثل الحاصلات الزراعية ومنتجات الصناعة، لا يمكن الحصول عليها إلا بتكبد جهود ونفقات.

وفيما يخص التفرقة بين الموارد الاقتصادية وغير الاقتصادية، لا يشترط أن يكون الثمن نقديًا؛ فقد يكون الثمن مرتبطًا بتضحية بإنتاج سلعة أو خدمة أخرى. كما أن التمييز بين الموارد الاقتصادية والأموال الحرة ليس ثابتًا أو جامدًا. فقد تتحول نفس السلعة من كونها سلعة حرة إلى سلعة اقتصادية في أوقات أو أماكن معينة. على سبيل المثال، الماء في الأنهار يعد سلعة حرة، بينما ماء الحنفية يُعتبر من الأموال الاقتصادية.

2- تقسيم الموارد الاقتصادية

- السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الإنتاجية: السلع والخدمات التي تُستخدم مباشرة لإشباع حاجة الإنسان تُعرف بالسلع والخدمات الاستهلاكية، مثل الخبز، الملابس، وخدمات الطبيب. أما السلع والخدمات التي لا تُستخدم مباشرة لإشباع الحاجة، بل تُستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى، مثل الآلات، فتعتبر سلعًا إنتاجية لأنها تُستخدم في إنتاج سلع

أو خدمات أخرى. كما أن خدمات التدريب والتوجيه المهني تُعتبر خدمات إنتاجية لأنها تعزز الكفاءة الإنتاجية للعامل، وبالتالي تزيد قدرته على إنتاج سلع وخدمات أخرى.

- السلع والخدمات المتنافسة والسلع والخدمات المتكاملة: السلع والخدمات المتنافسة، أو ما يُطلق عليها أحيانًا السلع والخدمات البديلة، هي تلك التي يمكن أن تحل بعضها محل البعض الآخر لإشباع نفس الحاجة. على سبيل المثال، المنسوجات الحريرية والقطنية تُعتبر سلعًا متنافسة، حيث يمكن لكل منهما أن يحل محل الآخر لإشباع حاجة معينة من الكساء. كذلك الحال بالنسبة للشاي والقهوة. زيادة استهلاك أحدهما في حالة ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي بالضرورة إلى تقليل استهلاك السلعة أو الخدمة المتنافسة معه. أما السلع والخدمات المتكاملة، فهي السلع والخدمات التي يُشترى ويُستهلك فيها معًا لإشباع نفس الحاجة. على سبيل المثال، الشاي والسكر هما سلعتان متكاملتان، حيث أن استهلاك أحدهما يتطلب استهلاك الآخر لتلبية الحاجة إلى مشروب منعش. وبالتالي، فإن زيادة استهلاك أحدهما تعني زيادة استهلاك السلع أو الخدمات المتكاملة معه.
- السلع والخدمات الضرورية والسلع والخدمات الكمالية: تُعتبر السلع والخدمات الضرورية تلك التي تشبع الحاجات الأساسية والملحة، مثل الحاجة إلى الغذاء الذي يحفظ حياة الإنسان، والحاجة إلى كمية من المنسوجات التي تحمي جسده من البرد. أما السلع والخدمات الكمالية، فهي التي تُشبع حاجات أقل إلحاحًا. وتتميز التفرقة بين هذين النوعين من السلع والخدمات بأنها مسألة دقيقة وصعبة، كما أنها تعتبر نسبية، إذ قد تُعتبر سلعة ما كمالية في وقت أو مكان معين، بينما قد لا تكون كذلك في وقت أو مكان آخر.

3- خصائص الموارد الاقتصادية

تتمثل خصائص الموارد الاقتصادية في:

- الندرة :تعد الندرة السمة التي تميز بين الأموال الحرة، التي تكون كمياتها غير محدودة بالنسبة للحاجات، والأموال الاقتصادية التي يهتم بها علم الاقتصاد.
- النفع :يشير النفع إلى قدرة المال على إشباع حاجة أو رغبة بطرق مباشرة أو غير مباشرة. فإذا لم تتوفر هذه الصفة، لما كان الشيء مالًا. وتجدر الإشارة إلى أن منفعة المال ليست صفة مطلقة ناتجة عن خصائصه الطبيعية، بل هي نسبية؛ فمثلاً، النفط في باطن الأرض لا يُعتبر مالًا، ولكن بعد استخراجه وتسويقه يصبح مالًا.
- التكامل :لا يوجد مال معين في عزلة عن الموارد الأخرى، بل تتكامل معظم الموارد الاقتصادية مع بعضها البعض. قد يكون هذا التكامل أفقيًا، كما في العلاقة بين السيارة والبنزين، أو عموديًا، حيث يساهم مورد في إنتاج مورد آخر، مثل القطن الذي يُستخدم في الغزل، والغزل الذي يُستخدم في صناعة المنسوجات.

التنافس والقابلية للاستبدال :تتنافس الموارد الاقتصادية فيما بينها إلى حد بعيد، سواء من جانب المستهلكين أو المنتجين. تتزاحم المنتجات الاستهلاكية على جذب دخل المستهلك،

كما أن الأموال الإنتاجية قد تحل بعضها محل بعض. على سبيل المثال، قد تحل الخيوط الصناعية محل الخيوط النباتية في صناعة الملابس، أو يتم الاستعاضة جزئيًا عن بعض المبيدات الكيميائية بالعمل اليدوي (المقاومة) في الزراعة.

ثانيا:الحاجات

تتميز طبيعة الإنسان بتنوع رغباته وتوقه لإشباعها، وهذه الرغبات متعددة وغير محدودة. فكلما أُشبعت رغبة، تثير في نفسه رغبة أخرى، وهكذا.

1. **تعريف الحاجات:** يحتاج الإنسان إلى العديد من السلع والخدمات لإشباع ما يشعر به من رغبات أو حاجات. من المهم ملاحظة أن الرغبة، على الرغم من ارتباطها الوثيق بالحاجة، تختلف عنها. فالرغبة هي شعور شخصي بالميل للحصول على شيء معين، وتختلف حدتها باختلاف أهمية هذا الشيء في نظر صاحب الرغبة. وقد تنشأ هذه الرغبة نتيجة لحاجة حقيقية للشيء المطلوب، أو قد تكون ناتجة عن نزوة عابرة، أو تقليد، أو تجربة، أو أمور مشابهة. أما الحاجة بالمعنى الاقتصادي، فهي كل رغبة يمكن إشباعها من خلال مورد (مال) من الموارد الاقتصادية. وهذه الرغبة تتجسد في شعور بألم ملح يواجه الفرد، مما يدفعه للقيام بما يساعد على القضاء على هذا الشعور، وبالتالي يتم إشباع الحاجة. بمعنى آخر، الحاجة هي حالة نفسية يشعر بها الفرد، وعندما يشعر بها، يمكننا القول أن هناك حاجة. ولا يهم إذا كان هذا الشعور يتوافق مع الأحكام الأخلاقية أو القواعد القانونية أو الأصول الصحية. فالحاجة هي أساسًا حالة نفسية، وتتكون من **عدة عناصر**، أهمها:

- **الإحساس بالألم**)مثل الجوع.(
- **التعرف على الوسيلة** التي يمكن أن تزيل هذا الألم.
- **الرغبة في استخدام هذه الوسيلة** لتخفيف هذا الإحساس.

تختلف الحاجات الإنسانية وتتعدد، سواء كانت مادية أو معنوية، وتتنوع من شخص لآخر، ومن زمان لزمان، ومن مكان لمكان. وبعض الحاجات يمكن إشباعها بشكل فردي، مثل الحاجة إلى الطعام والملابس، بينما يمكن إشباع البعض الآخر بشكل جماعي، مثل الحاجة إلى الأمن والعدل والتعليم. بعض الحاجات تكون ضرورية وحتمية، بينما تكون أخرى كمالية تزيد من رفاهية الإنسان. ومع أن أهل الاقتصاد لا يهتمون بالحاجات في حد ذاتها، فإنهم يهتمون بالتبعات الاقتصادية الناجمة عن هذه الحاجات.

2- خصائص الحاجات

تختلف الحاجات الإنسانية بشكل كبير من شخص لآخر، ومن زمان لآخر، ومن مكان لآخر. لكن الاقتصاديين يركزون بشكل خاص على تقسيم الحاجات إلى حاجات ضرورية وحاجات كمالية. الحاجات تتسم بالنسبية، ويمكن إشباع بعضها بشكل فردي (مثل المأكل

والملبس)، بينما يمكن إشباع البعض الآخر بشكل جماعي (مثل الحاجة إلى الأمن، العدالة، والتعليم). هذه الحاجات تتميز بعدة خصائص، ولها تبعات اقتصادية هامة، أهمها:

- **تنوع وتعدد وتزايد الحاجات الإنسانية:** تتجه حاجة الفرد إلى سلعة أو خدمة معينة نحو الإشباع مع زيادة الاستهلاك، إلا أن حاجاته بشكل عام تتزايد باستمرار. فكلما تمكن مجتمع من إشباع مجموعة من الحاجات، تبرز حاجات جديدة لم تُلبَّ بعد. يعود هذا التزايد المستمر في الحاجات إلى عدة عوامل رئيسية، أبرزها:

- **الزيادة السكانية السريعة** التي يشهدها العالم.
- **التقدم التكنولوجي الهائل** الذي يشهده البشر، خاصة منذ بداية القرن العشرين.
- **قابلية الحاجات الإنسانية للتكرار** مع مرور الزمن.
- **أثر الدعاية والإعلانات،** التي تساهم في خلق حاجات جديدة وتغيير هيكل الحاجات الحالية.
- **أثر المحاكاة والتقليد،** حيث يقوم الأفراد بتقليد أنماط الاستهلاك السائدة في مجتمعات أو دول أخرى. وقد ساعدت وسائل الاتصال الحديثة وتطور وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية في تسريع هذه العملية.

- **نسبية الحاجات:** في عالم اليوم، لا تعكس حاجات الإنسان الضرورات الحيوية والبيولوجية فقط، بل هي تعبير عن أوضاع اجتماعية وثقافية تتأثر بظروف الزمان والمكان.
- **قابلية الحاجة للإشباع:** من المعروف أن الحاجات بشكل عام لا يمكن إشباعها بالكامل، فهي تتزايد مع تطور الإنسان وتقدمه. ومع ذلك، يختلف الوضع عندما نركز على حاجة معينة. فباستخدام الموارد المناسبة، يمكن إشباع هذه الحاجة. وقد يثير بعض الكتاب تساؤلات حول قابلية إشباع بعض الحاجات، مثل الحاجة إلى المال أو الترف. ومع ذلك، فإن هذا الاستثناء يبقى محدودًا من حيث الظاهرة العامة.
- **قابلية الحاجة للانقسام:** تتمثل هذه الخاصية في تناقص شدة الحاجة كلما تم إشباع جزء منها. يمكن إشباع جزء من الحاجة، بينما يظل جزء آخر دون إشباع. وتعتمد قابلية الحاجة للانقسام على طبيعة وسائل الإشباع نفسها وجودتها. ويرتبط انقسام الحاجة بالطبيعة الإنسانية. وتكتسب هذه الخاصية، إلى جانب قابلية الحاجة للإشباع، أهمية خاصة في الدراسات الاقتصادية، لا سيما في المدرسة الحدية التي تركز على ظاهرة تناقص المنفعة الحدية، أي أن قيمة استخدام الموارد تقل مع كل وحدة إضافية.
- **قابلية الحاجة للقياس:** لا يمكن قياس الحاجة إلا بشكل شخصي، حيث يمكن للأفراد ترتيب وتفضيل الحاجات المختلفة. لكن القدرة على ترتيب الحاجات لا تعني بالضرورة وجود مقاييس كمية دقيقة للمنفعة. قد تقاس الحاجة في وقت معين مقارنة بنفس الحاجة في وقت آخر، أو قد تقاس بالنسبة إلى حاجة أخرى.
- **قابلية الحاجة للإحلال أو التكامل:** بعض الحاجات يمكن أن تحل محل بعضها البعض، بينما توجد حاجات أخرى تكمل بعضها الآخر. تعتمد قابلية الإحلال بين الحاجات على مدى التفاوت بينهما ووسيلة الإشباع المتاحة. تعتبر الحاجة الإنسانية، كما سبق، المحرك الأساسي

لكل نشاط اقتصادي، حيث أن الهدف النهائي لهذا النشاط هو إشباع تلك الحاجات. وفي هذا السياق، يتخذ النظام الاقتصادي أهمية كبيرة في تحديد أنواع الحاجات المؤثرة في النشاط الاقتصادي والطريقة التي تتجلى بها هذه الحاجات في الواقع.

قراءات:

- عبد الرحمن يسري، *مبادئ الاقتصاد: الاقتصاد الجزئي والكلي*، القاهرة: دار النهضة العربية، 2019.
- أحمد عامر باي، *تحليل وتفسير المشكلة الاقتصادية في ضوء العقيدة الإسلامية*)الرياض: دار كنوز إشبيليا، 2018
- بول ساموبلسون ووبليام نوردهاوس، *الاقتصاد*، ترجمة مجموعة من الأساتذة (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)